

الشروط والأحكام:

تخضع المواد والخدمات المحددة في الوجه الخلفي لأمر الشراء للشروط والأحكام التالية، بالإضافة إلى التعليمات والمواصفات الواردة في أمر الشراء.

يشار إلى المشتري والبائع فيما بعد مجتمعين "بالطرفين" ومنفردين "بالطرف".

1- حالات التأخير – في حال عجز البائع عن تسليم المواد والخدمات في المهلة المتفق عليها مع المشتري، يجوز للمشتري فوراً أن يلغي أمر الشراء أو إجراءات تسليم أي جزء من المواد التي تأخر البائع في تسليمها.

2- الضمان – يضمن البائع صراحة أن كافة العناصر المطلوبة مطابقة للمواصفات والمخططات المتفق عليها مع المشتري. ويتعين أن تستوفي العينات والعناصر التي لم يتم طلبها حسب المواصفات مع الغرض منها، على أنه يتعين في المجمع أن تكون جميع العناصر قابلة للتسويق وذات نوعية و مواد تصنيع جيدة وخالية من أي عيوب. كما يضمن البائع عدم خضوع العناصر المطلوبة لأي رسوم ولا مصالح أي طرف ثالث.

3- المعاينة – تخضع جميع المواد والمصنوعات للمعاينة والاختبار من قبل المشتري في مصنع البائع بدايةً ثم في مصنع المشتري، وعلى أن يتم إجراء معاينة نهائية وقاطعة في مصنع المشتري باستثناء ما يتعلق بالعيوب الخفية أو الاحتيال أو الأخطاء الجسيمة التي تصل إلى حد الاحتيال. ويحق للمشتري رفض أي عناصر تحتوي على عيوب في المواد أو التصنيع.

يتعين إزالة أي عناصر مرفوضة على حساب البائع، بما في ذلك مصاريف النقل ذهاباً وإياباً فوراً بعد الإخطار بالرفض. ويتحمل البائع كافة مخاطر خسارة العناصر المرفوضة.

يجوز للمشتري أن يختار الاحتفاظ بالعناصر المرفوضة وإصلاح أي عيوب، وفي هذه الحالة تخضع المبالغ المخصصة لإصلاح العيوب من المبالغ المستحقة للبائع بموجب أمر الشراء.

4- التعديلات – يجوز للمشتري في أي وقت عن طريق أمر كتابي تعديل المواصفات أو المخططات المتفق عليها أو طلب عمل إضافي من البائع. وإذا تسببت مثل هذه التعديلات في حدوث زيادة أو نقصان في قيمة المبلغ المستحق بموجب هذه الشروط والأحكام أو في الوقت المستغرق في إتمام أمر الشراء، يتم إجراء تعديل عادل على أن يكون تعديل أمر الشراء كتابياً. ويتم التأكيد على أي مطالبة بالتعديل بموجب هذه الأحكام عن طريق إخطار كتابي للمشتري في غضون 30 يوماً من تاريخ إصدار طلب التعديل، ويجب تأكيد إرسال مبلغ هذه المطالبة إلى المشتري كتابياً في غضون 30 يوماً بعدها. ويحتفظ المشتري بالحق في رفض أي مطالبات من هذا القبيل.

5- المواد – يلتزم البائع بتزويد منشأة المشتري بالمواد اللازمة ما لم ينص أمر الشراء على خلاف ذلك. وفي حال قيام المشتري بتقديم المواد، يلتزم البائع بالتخلص من المخلفات والمواد غير المستخدمة وفقاً لتوجيهات المشتري.

6- التسليم – يجوز للمشتري، في أي وقت، تأجيل تسليم أي من العناصر المطلوبة في أمر الشراء لفترة زمنية معقولة فيما يتعلق بأي شحنة محددة مجدولة.

7- الإنهاء – يجوز إنهاء أمر الطلب كلياً أو جزئياً في أي وقت عن طريق إرسال إخطار كتابي أو برقية أو خطاب مسجل أو رسالة بالبريد الإلكتروني، ويتفق الطرفان على إجراء أي تعديل عادل.

8- الملكية الفكرية – تظل المعلومات أو المواد أو الوثائق الواردة بأي شكل من الأشكال والمقدمة من المشتري ملكاً خالصاً له، ولا يجوز للبائع استخدامها إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

9- الشراكة – لا يتسبب سريان أمر الشراء في خلق أي نوع من الشراكة أو المشروع المشترك أو الوكالة بين المشتري والبائع. وبالتالي لا يجوز للبائع ولا أي من وكلائه أو موظفيه أو عملائه التصرف كوكيل للمشتري أو امتلاك أي سلطات لتمثيل المشتري أمام أي جهة.

- 10- تنظيم الأسعار – يرجى التأكد من ظهور الجملة التالية في فواتير البائع. "يضمن البائع عدم تخطى الأسعار الواردة في هذه الفاتورة الحد الأقصى للأسعار المحددة بموجب أي لوائح أو قوانين حكومية سارية".
- 11- السلامة – تمتلك أي أداة يستخدمها البائع أو يوفرها لكافة اللوائح المتصلة بمعايير السلامة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
- 12- المخططات – تعد كافة المخططات ملكية خالصة للمشتري، ويمكنه استرجاعها عند الطلب.
- 13- التأمين – يلتزم البائع، في جميع الأوقات، بالامتثال لجميع القوانين واللوائح الحكومية ومتطلبات الترخيص المعمول بها. كما يتحمل البائع وحده عبء أي مبالغ أو تكاليف أو نفقات مستحقة تطلبها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي فيما يتعلق بأمر الشراء وفقاً للقوانين واللوائح المصرية.
- 14- إنجاز العمل – يتعين إنجاز العمل وفقاً لمعايير الصناعة الدولية من حيث تطبيق الممارسات الوطنية والدولية في هذا الصدد.
- 15- المواصفات – يتعين تحديد جميع المواصفات والاحتفاظ بها وفقاً لمخططات كل مادة من المواد. كما يتعين الحصول على الموافقة المسبقة على أي مخالفة لهذه المواصفات كتابياً من قبل عضو مفوض من إدارة المشتريات لدى المشتري. ويقر البائع، بموجب أمر الشراء، بتفهمه الكامل لمواصفات كل مادة أو خدمة يتم طلبها بموجب أمر الشراء ويتحمل المسؤولية حيال عدم مطابقة أي من المواد أو الخدمات المقدمة للمواصفات.
- 16- الإصلاحات – في حال إخفاق البائع في الالتزام بالمواصفات، يجوز للمشتري، وفقاً لتقديره الخاص، تنفيذ الأعمال اللازمة شريطة أن يتحمل البائع الرسوم والنفقات في هذه الحالة بالسعر السائد وقت التنفيذ.
- 17- إزالة النتوءات – يزيل البائع أية نتوءات في المواد التي يقدمها، بما في ذلك الزوايا الحادة حتى لو كانت هذه العملية تتطلب إجراء عملية ثانوية.
- 18- السعر – لا تسري أي زيادة في السعر ما لم يتم اعتمادها والتوقيع عليها كتابة من قبل عضو مفوض من إدارة المشتريات لدى المشتري.
- 19- الدفع – يتم دفع الفواتير عن طريق تحويل أو شيك بنكي، وتتم تسوية أي مبالغ مستحقة أو دفعات في غضون 60 يوماً من تاريخ استلام المشتري للفاتورة.
- 20- التعويضات - يوافق البائع على تعويض المشتري والشركات التابعة له وموظفيه وكلائه والدفاع عنهم وإعفاؤهم من أي مطالبات أو خسائر أو أضرار أو نفقات من أي نوع يتكبدها المشتري بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة حدوث:
- أي انتهاك براءة اختراع أو حقوق الطباعة والنشر
 - أي حالة وفاة أو إصابة لأي شخص أو تلف أي ممتلكات أو وقوع أي ضرر أو خسارة أخرى نتيجة حدوث عطل أو استخدام أي مواد
 - أي خرق للضمانات والإقرارات المنصوص عليها في أمر الشراء
 - استرجاع أي عنصر
 - أي انتهاك أو اختلاس لأي حق ملكية لأي مواد أو معلومات مادية أو محتوى آخر يقدمه البائع
 - إهمال البائع أو سوء تصرفه المتعمد
 - أو خرق البائع لهذه الاتفاقية
- لا يجوز أن يلتزم البائع بتعويض المشتري بالقدر المتناسب مع المسؤولية الناجمة عن إهمال المشتري أو سوء تصرفه المتعمد على النحو الذي يحدده حكم نهائي غير قابل للاستئناف صادر عن محكمة أو هيئة قضائية ذات اختصاص قضائي.
- 21- السرية – بموجب هذه الاتفاقية، يقر البائع بالمحافظة على سرية المعلومات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المعلومات أو البيانات أو المخططات أو المستندات، التي كان يعرفها المشتري أو أفصح عنها بموجب أمر الشراء، أو أي عمل آخر أنجزه مع المشتري من قبل، وذلك دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري ما لم تكن هذه المعلومات السرية معروفة مسبقاً للبائع قبل إفصاح المشتري عنها أو إتاحتها للعمامة في وقت الإفصاح عنها أو وجوب الإفصاح عنها بموجب أمر حكومي أو حكم قضائي، ويلتزم البائع في مثل هذه الحالة بإخطار المشتري بهذا الإفصاح على الفور.

22- مكافحة الرشوة والفساد - يقر البائع، بموجب هذه الاتفاقية، بامتناله لمبادئ الأعمال الدولية لمكافحة الرشوة والفساد المعمول بها في شركة فياترس، وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي؛ وبالتالي لا يجوز للبائع تقديم أو عرض أي مبالغ أو أي شيء ذا قيمة إلى أي مسؤول حكومي من أجل التأثير عليه بصورة غير شرعية أو فاسدة لأداء أي عمل حكومي أو اتخاذ قرار لمساعدة الشركة في الحصول على الأعمال التجارية أو الاحتفاظ بها أو للحصول على ميزة بطريقة أخرى غير شرعية. وفي حالة خرق هذه الأحكام، يتولى البائع بمفرده المسؤولية الناجمة عن هذا الفعل، بالإضافة إلى إخلاء مسؤولية المشتري من أي مطالبات أو أضرار قد تنجم عن أداء هذا الفعل.

23- التفويض - لا يجوز للبائع تفويض الالتزامات المفروضة بموجب أمر الشراء إلى أي طرف ثالث دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

24- التنازل - لا يجوز اعتبار أي تأخير في ممارسة أو عدم ممارسة أي حق بموجب أمر الشراء من قبل أي من الطرفين بمثابة تنازل هذا الطرف.

25- القابلية للانفصال - في حال أصبحت أي من الشروط الواردة في أمر الشراء غير قانونية أو غير صالحة أو غير نافذة في أي اختصاص قضائي، فلن يؤثر ذلك على شرعية وصلاحيته ونفاذية أي شروط أخرى لأمر الشراء.

26- الشحن - يتعين على البائع شحن المواد أو تقديم الخدمات في غضون المهلة المتفق عليها بين المشتري والبائع. وفي حالة حدوث أي تأخير، يلتزم البائع على الفور بإخطار المشتري كتابياً بعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب أمر الشراء. في هذه الحالة، يحق للمشتري أن يفي بأمر الشراء من خلال إشراك طرف ثالث على نفقة البائع، كما يتكبد البائع أيضاً أي خسائر أو أضرار تنشأ عن هذا التقصير.

27- الإخطارات - يتم إرسال أي إخطار كتابي إلى أي من الطرفين بموجب أمر الشراء، ويتم تسليمه بالبريد المسجل إلى العنوان المحدد من قبل كل طرف باعتباره مقره المسجل وفقاً لأمر الشراء.

28- القانون الحاكم - يخضع أمر الشراء لقوانين وأنظمة جمهورية مصر العربية ويتم تفسيره وفقاً لها.

29- تسوية النزاعات - تُحال النزاعات أو الخلافات أو المطالبات الناشئة عن أمر الشراء إلى المحاكم المصرية المختصة لتسويتها نهائياً.